محضر الجلسة 332

التاريخ: الثلاثاء 26 صفر 1424، (2003/04/29)

الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات ونصف ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية

السيد أحمد القادري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات لنظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لإطلاعنا على ما جد من مراسلات. السيد الأمين لكم الكلمة.

السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

المراسلات التي توصلت بها رئاسة المجلس:

توصلت رئاسة المجلس بالمشاريع التالية والمحالة على المجلس من مجلس النواب:

1- مشروع قانون رقم10-02 يتعلق بإنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية، في إطار قراءة ثانية.

2- مشروع قانون رقم06-03 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم1-60-223، الصادر في 12 من رمضان1382 الموافق لـ6فبراير1963، المغير بمقتضاه من حيث الشكل الظهير الشريف الصادر في 25 من ذي الحجة1345 الموافق لـ25يونيو1927، بالتعويض عن حوادث الشغل.

كما توصلت رئاسة المجلس بقرار من المجلس الدستوري يحمل رقم2003/506م د الصادر بتاريخ 19 صفر 1424 (2003/04/22)، يصرح من خلاله بشغور المقاعد التي كان يشغلها السادة: عبد الله القادري وعمارة الحاج عمارة والمهدي عثمون، بمجلس المستشارين.

وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المستشارين سبق لهم أن قدموا استقالاتهم إلى السيد رئيس مجلس المستشارين الذي أخبر بها المجلس في حينها.

كما توصلت الرئاسة برسالة من رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار يطلب بواسطتها سحب مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم1-74-464، بتاريخ 26 شوال1394 الموافق لـ11 نونبر1974، المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

وأخيرا توصلت رئاسة المجلس بطلب إحاطة المجلس علما بقضايا طارئة من فريق الاتحاد الدستوري والفريق الاستقلالي، وأخيرا فريق الحركة الشعبية الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين المحترم. قبل أن نشرع في جدول أعمال الجلسة، الأسئلة الشفهية، أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري قصد إحاطة المجلس طبقا للفصل128 من النظام الداخلي.. اسمح لي أكمل.. تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، سبق لنا كفريق الاتحاد الدستوري أننا قدمنا سؤال محوري يتعلق بتسويق المنتوج الفلاحي كما سبق لجميع الفرق المنضوية تحت هذا المجلس الموقر أنها قدمت سؤال محوري حول تسويق المنتوج الفلاحي الا أننا فوجئنا أن هذا السؤال لم يدرج في هذه الجلسة مع العلم أنه ارتأت جميع الفرق كل حسب تصوره على أنه سؤال ذو أهمية كبرى بحيث أن المنتوج الفلاحي الآن يتعرض لواحد القنص من طرف محتكريه في هذا الميدان بما في ذلك الحبوب وكذلك الخضر بحيث أننا لاحظنا أن المستثمرين في القطاع الفلاحي المستثمرين الأجانب دخلوا بكثرة إلى السوق من أتلف جميع المحاصيل ديال الخضروات ديال الفلاح الصغير والمتوسط وكذلك....

السيد رئيس الجلسة:

استسمح من السيد المستشار المحترم، ليس هناك أي بث تلفزيوني، وحتى لا نضيع الوقت أعلن عن توقيف الجلسة لمدة خمسة دقائق - تستأنف الجلسة بعد الوقف.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

السادة الوزراء المحترمون، السادة المستشارون المحترمون،

نستأنف أعمال هذه الجلسة وذلك بعد انتهاء اجتماع السادة رؤساء الفرق والسد الرئيس وننتقل مباشرة إلى الاستمرار في عملنا لدراسة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 23 سؤالا شفهيا، في البداية لدينا إحاطات تقدم بها السادة رئيس فريق الاتحاد الدستوري، السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري لكم الكلمة. إذا لم يصل إلى الجلسة هناك رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. لكم الكلمة في تقديم طلب الإحاطة. الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على آخر المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس، إخواني الوزراء،

خواني المستشارين،

لإحاطة المجلس علما، تطبيقا للفصل 128 من القانون الداخلي للمجلس، هذا نصه.

لقد أطلعني بعض الإخوة في فريقي على مقال نشرته صحيفة يومية مغربية تنشر بالفرنسية ليوم 25 أبريل الجاري مفاده أن بعض المبشرين عملوا على فتح موقع مستمر Online بالأنترنيت هذا الموقع هو http//dial.dial.ppx.com ليزوروا آيات كثيرة من كتاب الله العزيز لخلق البلبلة في عقول المسلمين والنيل من عقيدتهم.

وكمثال على ذلك فقد اخترعوا اختراعا، سورات كثيرة لا توجد في القرآن. أعطيكم مثلا عن ذلك فيما أسموه سورة المسلمون جاء فيها:

(قل يا أيها المسلمون إنكم لفي ضلال بعيد، إن الذين كفروا بالله ومسيحه لهم في الآخرة نار جهنم وعذاب شديد، وجوه يومئذ صاغرة مكفهرة تلتمس عفو الله والله يفعل ما يرده يوم يقول الرحمان يا عبادي قد أنعمت على الذين من قبلكم بالهدى منزلا في التوراة والإنجيل فما كان لكم أن تكفروا بما أنزلت وتضلوا سواء السبيل. قالوا ربنا ما أضللنا أنفسنا بل أضلنا من أدعى أنه من المرسلين).

بهذا يقصدون ا النبي صلى الله عليه وسلم.

(وإذ قال الله يا محمد أغويت عبادي وجعلتهم الكافرين، قال ربي إنما أغواني الشيطان).

هاذوا Versets Sataniques ديال سلمان رشد

(إنه كان لبني آدم أعظم المفسدين ويغفر الله لل تابوا ممن أغواهم إنسان ويبعث).

هذا هو الكفر بذاته ويا لها من أكاذيب ويا لها افتراءات على الله سبحانه وتعالى وعلى نبيه الك

وغرضي من هذه الإحاطة علما هو تنبيه المؤم المغاربة عموما وشبابنا الذين يستعملون الأنترنيت ع

هذا الأسلوب الدنيء الذي يستعمله هؤلاء لا عاجزين أن يقارعوا المسلمين بالحجة والبر والأفكار ويلجؤون إلى التزوير البداني ليلطخوا قل المسلمين بالوسخ الكلام الرديء الذي يستهدفون تقليد كلام الله وما هم بقادرين على ذلك إذ قال الله تع

في كتابه الحكيم ﴿إنا نزلنا الذكر وإنا له لحافظو

صدق الله العظيم، راجين من هؤلاء الشباب أن يتسلح باليقظة والحذر في تصرفهم مع هذا الموقع وأن ينبه

كما أريد أن أفعل اليوم وزارة الشؤون الإسلامية حكومة صاحب الجلالة وكذا المنظمات الدو والمنظمات الإسلامية مثل الإسيسكو ومنظمات المؤت الإسلامي كي يقوموا بحملة تفسيرية في وسط العلم والمثقفين والشباب والشابات بما يقصده هؤ ليحاربوهم بفتح مواقع للأنترنيت لفضح هذه الأكاذي وتصويت الآيات المزورة وتذكير كل من يجب تذكير بأن الإسلام دين التسامح والتعايش بين كل الحضارا وأنه دين السلم بين بني البشر كافة وأن المسلمين كا متشبثين بعقيدتهم وبحرياتهم وبأوطانهم وبخيرات وأنهم مستعدون للدفاع عنها وعن الذود بالنفس والنفيس

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم ورحمة الله تعالى وبركاته وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الرئيس الفريق الاستقلالي، الكلمة للسيد رئيس الفريق الاتحاد الدستوري من أجل طلب الإحاطة.

المستشار السيد أحمد البنا:

شكرا للسيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

فريق الإتحاد الدستوري تقدم بسؤال المحوري حول تسويق المنتوج الفلاحي كما سبق لجل الفرق البرلمانية داخل مجلس المستشارين أن تقدمت بذلك إبتغاء لوضع هذا السؤال سؤالا محوريا لأننا نعتبره سؤال الساعة

بحيث أن المنتوج الفلاحي الآن يتعرض لقرصنة من طرف محتكري هذه المواد الفلاحية كذلك هناك تسيب فيما يخص المنتوج ديال الخضر والفواكه من طرف المستثمرين الأجانب بحيث ان المستثمرين الأجانب الآن باستطاعتهم أنهم تيزرعوا أراضي شاسعة من الفلاحة واللي هي الآن كتدخل السوق الداخلية علما أن المستثمر الأجنبي هو يستثمر من أجل تصدير الخضر إلى الخارج وجلب العملة الصعبة إلى بلادنا الآن كنحاولو أننا نطلبو من المجلس الموقر ومن الحكومة أنها تحاول توجد لينا هاذ السؤال المحوري في الأسبوع المقبل بأنه نعتبره هو اللي عندو الأولوية كذلك السيد الرئيس عقدنا واحد العدد ديال الأسئلة الشفوية مهمة تتعلق بقطاع الشبيبة والرياضة الآن هذا القطاع هو غير موجود في الحكومة ما عرفناش لمن نوجه كفريق علما أن بالأمس عين صاحب الجلالة السيد سعد الكتاني من أجل دعم الترشيح المغربي لكأس العالم 2010 إلا أنه نفاجأ بان جميع المركبات على الصعيد الوطني، المركبات التي ثم تدشينها من طرف صاحب الجلالة، المركبات الرياضية الآن مدة شهر هذه توقفات بها الأعمال، فمثلا على صعيد مراكش هناك مركب رياضي بدأت فيه الأعمال الا أنه مند شهر الآن جميع الآليات وأقول جميع الآليات ولو عامل واحد كيف غادي يمكن لنا أننا نواجه أو نواكب الطموح ديال صاحب الجلالة وحنا وقفنا الأعمال ديالنا علما أن اللجنة الدولية غادي تزور المغرب في ماي 2004 وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم أعتقد أننا سنتقيد دائما بمقتضيات الفصل 128 لأن طلب الإحاطة ينصب على موضوع واحد وعلى وقت محدد، الآن أعطي الكلمة لآخر صاحب الطلب للإحاطة وبعد ذلك أعطي الكلمة للسيد جامع المعتصم آخر طلب الإحاطة من فريق الحركة الشعبية السيد رئيس فريق الحركة الشعبية لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد الجوهري:

خلال الأسبوع الماضي صدر بلاغ عن ثلاثة أحزاب مكونة للعائلة الحركية وهي الحركة الشعبية الحركة الوطنية الشعبية، الإتحاد الديمقراطي وأكد البلاغ الصادر أن هذه المبادرة التوحيدية بين مكونات العائلة الحركية هي خيار استراتيجي ستعمل العائلة الحركية على تحقيقه في المستقبل المنظور وأن الهدف من هذه المبادرة هو تعميق التلاحم والتعاون لبناء صرح مغرب قوي ومنيع واستثمار الطاقة الأصيلة والخلاقة المختزنة لدى العائلة الحركية وتوظيف جماهيرها ورصيدها النضالي لخدمة الوطن والمواطنين.

وتأسيسا على هذا الحدث التاريخي الذي سيلعب دورا أساسيا في تشكيل قطب سياسي قوي وفعال طالما تعطشت له العائلة الحركية فقد اجتمعت الفرق الحركية اليوم بمجلس المستشارين برئاسة أمنائها العامين والتي تشكل القطب الحركي داخل البرلمان وهي فرق الحركة الشعبية، الحركة الوطنية الشعبية، الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الاتحاد الديمقراطي وقد عبر السادة المستشارون عن سعادتهم وغبطتهم البالغة لهذا الحدث التاريخي الذي طالما انتظروه والذي اعتبروه الإطار الأمثل للعمل الوحدوي والفعال داخل مجلسنا الموقر مما سيساهم بنوعية متميزة في إغناء العمل داخل البرلمان تماشيا مع استراتيجية خلق قطبين سياسيين نادى بهم دائما جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله وسار على خطاه وارث سره جلالة الملك المعظم محمد السادس أيده الله ونصره وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن في إطار نقطة نظام للمستشار المحترم جامع المعتصم.

المستشار السيد جامع المعتصم:

السيد الرئيس، نقطة نظام بالنسبة لي تندرج في إطار مقتضيات النظام الداخلي خاصة المادة 290 التي تعطي الأسبقية بالنسبة للأسئلة الآنية الطارئة.

طبعا تقدمت بسؤال آني يوم الجمعة، وضعته لدى إدارة المجلس أو مكتب المجلس حول قضية فيها جميع المواصفات للمادة 301 التي تحدد مواصفات السؤال الشفوي الآني لأنه سؤال يستأثر باهتمام الرأي العام الوطني ويستلزم إلقاء الأضواء عليها باستعجال من قبل الحكومة السؤال يتعلق بتصريح السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة حول قرار المجلس الحكومي في دراسة إمكانية الاقتطاع بالنسبة للمضربين يومي 24 و25 أبريل:

كنا نتمنى أن نحضر الحكومة لتجيب عن هذا السؤال الذي طرحناه آنيا والذي كما أقول طبعا للرأي العام الوطني خاصة رجال ونساء التعليم وكل الحقوقيين في بلادنا كيتسناوا فعلا يعني التوضيح في هذا الموضوع.

كنا نتمنى أن الحكومة تواجهنا بشكل مباشر وأن لا تختبئ وراء شاشات الإعلام والأوراق الجرائد من أجل أن تتحدث عن أشياء لا علاقة لها بالواقع.

أولا تم التشويش ليلة الإضراب ورغم ذلك تحقق ب 90٪ وتم التهديد ليلة اليوم التالي للإضراب بالاقتطاع فتم تحقيق 100٪ فلذلك الحكومة عليها أن تواجه بشكل مباشر وبوجه سافر، وأن لا تختبئ وراء الإعلام ويتحمل مسئوليتها أمام ممثلي البرلمان ولذلك فأنا احتج على الطريقة التي يتم بها التعامل مع البرلمان بصفة عامة ومع الأسئلة الشفوية الآنية للسادة البرلمانيين، كنا نتمنى أن تجيب الحكومة وهي حاضرة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، لاأحتاج للتذكير بأن مقتضيات النظام الداخلي تحدد مفهوم نقطة نظام.

نقطة نظام تتعلق بتنبيه الرئاسة إلى مقتضيات تيسيرية تاع الجلسة على كل حال ألتمس من السادة المستشارين أن نحتكم جميعا إلى النظام الداخلي وننتقل الآن إلى الأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير العدل. هناك سؤال آني موجه للسيد وزير العدل حول مدلول المنشور المتعلق بالإكراه البدني للمستشارين المحترمين السادة محمد فاضلي، عبد العزيز لقريعة، حسن قيشوحي، عبد الرحيم الشرقاوي، وحسن زهير، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد فاضلي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، السيد الوزير قمتم بإرسال منشور إلى مختلف الوكلاء، وكلاء الملك والوكلاء العامون عبر جهات وأقاليم المملكة يتضمن المنشور المطالبة بعدم تطبيق مسطرة الإكراه البدني بالنسبة للدين المدني.

أعتقد بأنه الكمبيالات، البيوعات، سندات الاعتراف، الديون العادية أو الديون المتعاقد فيها إلا أنه وذلك تماشيا مع مقاصد الشريعة الإسلامي ولقوله تعالى (وإن كان ذو عسرة فنظرة على ميسرة) ولكن أعتقد أنه أسيء فهم هذه المذكرة أو هذا المنشور وبدأت بعض الصحف تعطي تأويلات مختلفة في مختلف اللقاءات والأندية على مستوى الأبناك، أو على مستوى مجموعات رجال الأعمال وأشيع بعض القلق أو بعض التخوفات فقرر فريقنا أن يتقدم إليكم بسؤال آني يتسم بصفة الاستعجال حتى تستطيعون التوضيح لمجلس المستشارين مغزى ومفاهيم هذه المذكرة أو هذا المنشور ومن خلال مجلس المستشارين الرأي العالم الوطني والدولي ولكم منا فائق التقدير والاحترام والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد محمد بوزبع وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

أشكر اولا السيد المستشار على هذا السؤال الهام الذي يأتي بعد الدورية التي سبق لوزراة العدل أن بعثتها إلى جميع السادة المسئولين القضائيين فيما يخص تطبيق مسطرة الإكراه البدني، ورفعا لكل التباس أقول بأن الإكراه البدني إجراء يهدف إلى إجبار المدين المحكوم عليه بالأداء إما بسبب التزام تعاقدي أو نتيجة مسئولية عن ارتكاب فعل ضار أو تقصير أو عدم أداء مصاريف أو ضرائب أو غرامة وهو بالطبع آخر وسيلة يمكن اللجوء إليها لإجبار المدين على تنفيذ الحكم ونظرا لما يترتب عن الاعتقال من آثار على حرية الشخص المكره فإن المشرع المغربي قيد هذا الإجراء بقيود عديدة مراعيا في ذلك القواعد الشرعية المستمدة من القرآن الكريم الذي راعى حالة المعسرين، (وإن كان ذو عسرة فنظرة على ميسرة) القانون الدولي الذي صادق عليه المغرب بمقتضى الظهير الشريف 79.186 بتاريخ 1979-8/11 الذي ينص في المادة 11 منه على ما يلي:

لا يجوز سجن إنسان فقط على أساس عدم قدرته على الوفاء بالتزام تعاقدي والمؤكد من الاجتهاد القضائي الصادر عن المجلس الأعلى كذلك في قراره عدد 5-35 بتاريخ 2001/9/26 الذي أعتبر أن مصادقة المغرب على العهد الدولي للحقوق المدنية تقتضي التزامه بتنفيذ وسريان مقتضيات هذا العهد داخل التراب الوطني إنه وأنه رغم القيود المقررة قانونا على تطبيق الإكراه البدني والمتمثلة في عدم إمكانية تنفيذ الإكراه البدني، وتطبيقا مبادئ الشريعة أو العهد الدولي الذي صادق عليه المغرب فإن هذا المبدأ الأساسي لا يمكن تطبيقه دون توفر شروط من أهمها:

- عسر المدين أي عدم قدرته على الوفاء وحالة العسر كهذه لابد من إثباتها من بمقرر قضائي ويحتاج هذا الإثبات إلى إقامة محضر بعدم وجود ما يحجز

والى شهادة من الوالي أو العامل تثبت عوز المدين وشهادة عدم الخضوع للضريبة تسلمها مصلحة الضرائب لموطن المحكوم عليه. أما الشيك الذي أشار إليه السيد المستشار فيعتبر أداة وفاء وليس أداة للاعتماد لذلك فإن إصدار الشيك بدون مؤونة يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون فالعلاقة هنا بين مصدر الشيك والمستفيد منه ليست التزاما تعاقديا وإنما هي علاقة وفاء مبلغ نقدي يعتبر عدم استخلاصه لعدم وجود مؤونة جنحة وفعلا ضارا تترتب عليه مسئولية تقصيرية لامسئولية تعاقدية، المواد 77 و78 من قانون الالتزامات والعقود لذلك فإن مصدر الشيك لا يستفيد من مقتضيات العهد الدولي ويمكن أن يطبق عليه الإكراه البدني في حالة صدور أمر بالأداء لشيك بقي بدون استخلاص إذ لا يمكن اعتبار مصدر الشيك معسرا ما دام قد تصرف تصرف الموسر وإن قانون المسطرة الجنائية الذي صادق عليه مجلسكم الموقر والذي سيجري به العمل قريبا أدخل عدة تعديلات على الإكراه البدني منها أنه لا يمكن تنفيذ الإكراه البدني على المحكوم عليه الذي يدلي لإثبات عسره بشهادة عوز يسلمها له الوالي أو العامل أو من ينوب عنه وبشهادة عدم الخضوع للضريبة تسلمها مصلحة الضرائب بموطن المحكوم عليه، المادة 635 من قانون المسطرة الجنائية لا يمكن الحكم بالإكراه البدني أو تطبيقه في حالات من بينها.

- إذا كان عمر المحكوم عليه يقل عن 18 سنة وإذا بلغ 60 سنة. لا يمكن تطبيق الإكراه البدني في جميع الأحوال ولو نص عليه مقرر قضائي إلا بعد موافقة قاضي تطبيق العقوبات الذي يتحقق من توفير الشروط الآتية:

- أولا: توجيه إنذار من طالب الإكراه البدني إلى الشخص المطلوب إكراهه يبقى دون نتيجة بعد مرور شهر.

- ثانيا تقديم طلب كتابي إلى رئيس المحكمة يرمي إلى إيداع المحكوم عليه بالإكراه في السجن.

- ثالثا: الإدلاء بما يثبت عدم إمكانية التنفيذ على أموال المدين.

- رابعا: لا يأمر وكيل الملك بإلقاء القبض على الشخص المطلوب إكراهه بدنيا إلا بعد صدور قرار بالموافقة على الإكراه من قاضي تطبيق العقوبة.

- إن هذه الإجراءات الجديدة تحمي الدائن ولكنها لا تجبر المدين بالسجن إذا أثبت عسره بحكم قضائي ومن الجديد بالذكر الإشارة إلى أن الدين يبقى قائما ولا يسقط بحيث يمكن التنفيذ دائما على أموال المدين إذا زال عسره، هذا بداية المطر، السيد الرئيس، إخواني المستشارين المحترمين هو الشرح الذي يمكن أن أقدمه بالنسبة للدورية الموجهة إلى السادة المسؤولين القضائيين وسوف ورفعا لكل التباس ولما وقع تأويله في بعض الصحف بالخصوص فقد تقرر أن نبعث بهذه الشروح كذلك من جديد إلى السادة المسؤولين القضائيين لحسن تطبيق لكل الدورية وشكرا السيد الرئيس السادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير العدل، اعتقد أنه بعد هذه التوضيحات ليس هناك تعقيب ننتقل إلى السؤال الآني الثاني موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول عقد برنامج بشأن النقل الطرقي للبضائع والاتفاقيتين المرتبطين به للمستشارين المحترمين السيدين محمد تيتنى العلوي ومحمد أبو الفراج، الكلمة للسيد المستشار محمد تيتنى العلوي.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس، السادة الوزراء،

يعتبر النقل الطرقي للبضائع عنصرا أساسيا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب فهو قطاع مشغل وواعد وهو حلقة جوهرية في مسلسل التسويق والتوزيع بين مختلف مراحل الإنتاج والاستهلاك وذلك ما يجعل خدماته ذات حيوية وحساسية كبرى ويفرض على الدولة ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين مواكبته باستمرار في اتجاه التطوير والعقلنة بالاستناد إلى الآليات التشريعية والتنظيمية والضرورية.

السيد الوزير لقد تتبعنا بانتباه وانشغال المواقف التي سبق أن اتخذها المعنيون للإعراب عن تحفظاتهم وعن مطالبهم دفاعا عن الحقوق التي اعتبروا أن بعض المقتضيات الجديدة قد تضر بهم إذا لم تتخذ التدابير الضرورية لحسن تطبيق القانون وحماية مصالح المهنيين في الاتجاه الذي يدعم التنافسية والحيوية والفعالية للقطاع دون أن نخلق نوعا من الاختلال في التوازن المطلوب.

فالقطاع بتميز بحساسية كبرى على الشكل الذي أبرزناه. لقد سجلنا أنكم قبل شهر توصلتم من الجامعة الوطنية للنقل الطرقي ومكتب التكوين المهني وإنعاش

الشغل والمكتب الوطني للنقل إلى صيغة تعاقدية في شكل عقد برنامج واتفاقيتين تمكن الجميع:

أولا: للمساهمة في هيكلة القطاع وفق جدول زمني مواكب للتحول النوعي الذي يقره القانون الجديد.

ثانيا، تأهيل الموارد البشرية بتأمين دورات للتكوين لصالح مقاولات النقل الطرقي.

ثالثا: الاتفاق على كيفية صرف وتوزيع مالية الصندوق ورجوع الشاحنات فارغة وتخصيص جزء منه لتأهيل القطاع الخاص في مجال التكوين المهني.

السيد الوزير إننا نسجل أولا إيجابية هذه الصيغة التعاقدية التي من شأنها تحقيق الشروط الملائمة لحسن تطبيق مقتضيات قانون 16 - 99، وأؤكد على ضرورة الاعتناء بالعنصر البشري فهو الغاية في نهاية المطاف ونحن كنقابيين يهمنا بدرجة كبيرة تفعيل المقتضيات المتعلقة بظروف العمل واحترام الحقوق والضمانات الخاصة بالعاملين في القطاع سواء من حيث التكوين أو السلامة أو ساعات العمل أو لتعويضات وكافة الحقوق الاجتماعية الأخرى وبنفس الدرجة يهمنا أن يتطور القطاع بشكل متواتر وأن يخضع تحريره لمواكبة ومراقبة ومتابعة متوصلة لبلوغ أهداف العقلنة والعصرنة والفعالية.

إن نظرتنا الشمولية وذلك فإن هدفنا في تقديم هذا السؤال الآني هو مساءلة الحكومة من خلال السيد وزير التجهيز والنقل عن أهم الخطوات والتدابير التي تعتمدها من جهة لتنفيذ الالتزامات الواردة في تصريح السيد الوزير الأول فالأمر يتعلق بقطاع حيوي في الاقتصاد الوطني الذي أعلنت الحكومة عزمها على تأهيله ومن جهة ثانية لتفعيل مقتضيات القانون رقم 16 - 99 الذي كان البرلمان قد صادق عليه والذي أكدت الحكومة أنه يهدف إلى تطوير شروط ممارسة المهنة وتكريس مبادئ اقتصاد السوق وإعادة التوازن في العلاقات بين الناقلين والشاحنين كما نسائل السيد الوزير عن الآليات التي تم الاتفاق عليها لمتابعة تنفيذ البرنامج المتعاقد عليه والاتفاقيتين المبرمتين وعن الوسائل الموازية الأخرى التي ستعمل الوزارة لتدعيم هذا البرنامج التعاقدي وعن المكانة التي تخصصونها في الحوار المفتوح مع المهنيين للجوانب النقابية ولممثلي الفئات الشغيلة في القطاع كما أريد أن أقول للسيد الوزير ما قام به فيما يخص شاحنات 8 طن وفيما يخص مراجعة حمولتها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، رجاء أن ننتبه جميعا إلى الوقت كما لاحظ السادة المستشارين،الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والنقل.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، زملائي الوزراء، السادة المستشارون المحترمون.

جوابا على هذا السؤال يشرفني أن أخبر مجلسكم الموقر بأن العقد المبرم بين وزارة التجهيز والنقل والجامعة الوطنية للنقل الطرقي بالمغرب وكذا الاتفاقيتين المرتبطتين به يندرج في إطار التدابير الموازية لقانون 16 -99 الرامية إلى إعادة هيكلة قطاع النقل الطرقي في للبضائع وتحريره وحذف نظام الرخص وتحديد المقاولات العاملة في هذا القطاع ويحدد هذا العقد الالتزامات لكل الوزارات والهيئات المهنية ويتمحور حول النقط التالية:

- قيام وزارة التجهيز والنقل بأنشطة تهدف إلى هيكلة قطاع النقل الطرقي للبضائع خصوصا مسألة الولوج للمهنة مما سيمكن الدولة من لعب دورها في تتبع ظروف المنافسة بين الشركات لنقل البضائع.

كما ستعمل الوزارة على إدخال تعديلات في قانون الضريبة على المحور حتى تصبح هذه الضريبة أكبر عدالة دون انخفاض في المبلغ الإجمالي للموارد المالية والتي تعبأ عن طريق هذا الرسم كما التزمت الوزارة بالعمل على سن تشريع يساهم في تحسين السلامة الطرقية وضمان مراقبة فعالة بالسهر على تدعيم مراقبة عملية للفحص التقني للعربات.

التزام، من جهة أخرى، الجامعة بالانخراط في مسلسل إعادة هيكلة القطاع وتدعيم دورها في المساعدة والمساندة وتأطير المقاولات بخلق بنية داخلية للاستشارة وللخبرة كذلك الالتزام ببدل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالسلامة الطرقية وحماية البيئة وفي هذا الصدد التزمت الجامعة بتهيئ جميع حافلاتها أو شاحناتها بآلات من شأنها أن تعزز السلامة الطرقية وأخص بالذكر عجلات من نوعTubless وجهاز محدد للسرعة وجهاز قرملة AVS، فجميع الشاحنات المتعلقة بهذه الجامعة سوف تدخل هذه الأجهزة من أجل تعزيز السلامة الطرقية.

اتخاذ التدابير اللازمة للسهر على إعادة تأهيل المقاولات النقلية بتعاون مع المكتب المهني وإنعاش

الشغل، والتزمت الجامعة في هذا الصدد بتكوين جميع سائقي شاحنات البضائع لدى مكتب التكوين المهني ولهذه الغاية تم إبرام اتفاقيتين مرتبطتين بهذا العقد النموذجي الأولي ما بين الوزارة ومكتب التكوين المهني ترتكز على خلق الوسائل اللازمة لتكريس حرفية القطاع وتنظيم دورات تكوينية لفائدة السائقين.

أما الاتفاقية الثانية المتعلقة بصندوق الرجوع الفارغ ما بين المكتب الوطني للنقل والجامعة فإنها تحدد إجراءات توزيع عائدات الصندوق لدى المستحقين وبخصوص تفعيل هاته الاتفاقيات في مداه المباشر فإنه سيتم خلق لجنة للتتبع لهذه الاتفاقيات التي لديها جدولة زمنية دقيقة والتي ستجتمع مرة كل ثلاثة أشهر وخلاصة هذا الإصلاح هو انه نعتبر أنه مواكبة مع النصوص المتعلقة بتحرير النقل قانون 16 - 99 ومراسيم التطبيق والمقررات المتعلقة به وكذلك اتفاقية عقد البرنامج الذي يشكل إجراء من شأنه أن يساهم في السلامة الطرقية من جهة وفي تأهيل القطاع من جهة أخرى وكذلك الاتفاقية من أجل التكوين للسائقين، يعني هذا المركب، هذا الجهاز يشكل أرضية جديدة اللي غادي تكمكنا باش نساهمو في تأهيل هذا القطاع وفي الرفع من أداء هذا القطاع في روح المسئولية المتبادل مع الفاعلين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم السي محمد أبو الفراج.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

أشكر السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كنشكر السيد الوزير على التوضيحات حول هذه الشراكات اللي درات ما بين قطاع النقل وما بين الوزارة المعنية وهنا كانت هاته الإتفاقيات كتبين حسن النية مابين المهنيين والحكومة فبالتالي كنطالبو على أن الاتفاقيات أولا تمشي في السير ديالها العادي وبالسرعة الكافية وكذلك التطبيق ديالها لأن الناس، ما يمكنش تطبق واحد الحاجة، خصها تطبق بليونة ماشي بعنف لأن إلى تعطات للشاحنة ديال 8 طن سنة ديال الفرق كنطلبو من الوزارة المعنية أنها حتى بالنسبة للشاحنات الكبرى ديال 38 طن أنهاتبقى هذه السنة، لأنه إلى كانت عندنا ثلاث سنوات حسب القانون المصوت عليه، ثلاث سنوات مادرنا فيها والو ولكن دبى تعطات سنة ل 8 طن كنطلب من الوزارة أنها هذه السنة يستفيد منها الجميع ونكولو على أنها هذه سنة تأهيل ديال الحرفة ديال النقل مع العلم أن نعطيو حتى الشروط ديال التحفيز ديال الناقلين لأن باش ما يكونش تراجع على هذه الحرفة لأن واحد العدد ديال الناس تخوفت من هاذ التحرير ديال النقل وبالتالي حتى المكتب الوطني للنقل الشغيلة ديال المكتب الوطني للنقل يعني واحد العدد منها اللي خرج ما بقاش في المكتب الوطني للنقل لأن المكتب الوطني للنقل قلت العمل ديالو، غادي تقل لأن الناس غادي يرجعوا منافسين للمكتب الوطني للنقل، المكتب الوطني للنقل أصبح شركة وبالتالي المكتب الوطني للنقل غادي يعاود، العمال ديالو والموظفين ديالو بداوا كيسرحو واحد العدد منهم إذن كنطلبو من الوزارة المعنية أن المكتب الوطني للنقل يبقى غادي في العمل ديالو تدريجيا، هذه السنة تكون سنة انتقالية باش العمل ينجح مع العلم أننا غادين في الطريق ديال تحرير واحد العدد ديلا المشاكل، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم لسيد لوزير تم لكلمة.

السيد وزير النقل والتجهيز:

نضيف في هذه النقطة لأنها لأنه غادي نمعلو إن شاء الله بتوصية السيد المستشار وأنه المكتب الوطني للنقل مع أنه ما بقاش عندو الاحتكار على هذا القطاع تيبقى يمكن ليه باش يأطر كل المتدخلين اللي تيعملوا في هذا القطاع، ما كاينش حتى شي إشكال، كل شاحنة أو كل عامل أو شركة في هذا القطاع يمكن ليه يعمل بطريقة حرة عن طريق المكتب الوطني للنقل أو يتعامل بطريقة مباشرة لدى الزبناء ديالو.

بغيت نغتنم كذلك هذه الفرصة باش نوجه واحد النداء لأرباب هذه الشاحنات باش يمشيوا يتقيدوا في مندوبية النقل لأن هذا التحرير كيفرض أن هذه الشركات اللي كانت كتعمل بواحد الطريقة غير منظمة الآن البيبان مفتوحة باش يمشيوا يقيدوا راسهم، ما كينش لا شروط لا والو، فقط تيقيدوا راسهم باش يأخذوا بطاقة العمل ديالهم وتقيدوا راسهم في سجل الناقلين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير التجهيز على مساهمته تنتقل إلى السؤال الآني الثالث والمتعلق بإدماج الأباريقية في النسيج الإعلامي الوطني للمستشار المحترمين السادة: محمد المنصوري، حسن أوتغليست، حسن أبو العز، ولحسن بوعود. الكلمة للسيد المستشار المحترم محمد المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين، أيها الحضور الكريم السيدين الوزيرين

أستسمح للسادة المستشارين لأنه سبق لي أن طرحت نفس السؤال على الأستاذ المحترم الجليل السيد محمد الأشعري والذي بالمناسبة أشكره وأنوه به على المجهودات الجبارة التي بذلها للرفع بهذا القطاع أقول الصعب والحساس والحقيقة أننا لمسنا تطورا كبيرا إلا أنه منذ فترة لاحظنا تراجعا في الوقت أن القضية الأمازيغية تعتبر كقضية لغة وثقافة وهوية وطنية من القضايا الأساسية التي تستأثر باهتمام كافة المواطنات المواطنين وسائر الفاعلين السياسيين باختلاف مشاربهم ومرجعتهم السياسية والفكرية.

أيها الحضور الكريم، في هذا السياق فقد استبشر المواطنون والمواطنات قاطبة خيرا عندما دعا مولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه التاريخي بإقليم خنيفرة وبالضبط بأجدير إلى إيلاء الأمازيغية المكانة اللائقة بها فذلك بغية إدماجها في المشروع الديمقراطي والحداثي والتنموي ببلادنا من خلال إدماجها في المنظومة التعليمية وكذا في النسيج الإعلامي وفي سائر المرافق العمومية.

على هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير المحترم عن المرتكزات الإستراتيجية الحكومية لإدماج الأمازيغية في الإعلام الوطني بسائر مكوناته المكتوبة والمسموعة والمرئية وكذلك عن الوضعية الغير الطبيعية التي تعيشها مصلحة اللهجات بالإذاعة والتلفزة الوطنية والقطاع الإذاعي بالأمازيغية في العديد من المناطق وكذا الوضعية المادية والمعنوية للعاملين بهذه المصلحة؟

لذا نستفسركم السيد الوزير المحترم عن المغزى من تغييب برامج إخبارية وتكوينية وترفيهية باللغة الأمازيغية في القناتين الأولى وهاديك الدوزيم ماعدا بعض نشرات الأخبار التي تسمى نشرات الأخبار واللي هي كل وقيتة كيدوزها من هاذ الوقت إلى هذا الوقت ما كتعطاها حتى شي اهتمام والفحوى ديالها والداخل ديالها خاوي لا يخبر بشيء وبالتالي ما قد يخلق نوعا من الإحساس للتمييز بين المواطنين رغم أنهم متساوون جميعا في أداء ضرائب إنعاش الإعلام الوطني وفوق هذا وذاك فإن الأمازيغ والعرب كلهم مغاربة كلهم رعايا صاحب الجلالة وأتمنى أن يرفع الحيف والنهميش الذي يطال اللغة الأمازيغية وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المحترم، قبل أن أعطي الكلمة للسيد وزير الإعلام، وزير الاتصال أخبر المجلس الموقر بأنني توصلت من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بإخبار يتعلق بأن السيد وزير الثقافة يتعذر عليه المشاركة في أشغال الجلسة يوم الثلاثاء للإجابة عن السؤال الشفوي الموجه إليه حول تفعيل العمل الثقافي للمستشارين المحترمين السادة إبراهيم السالمي ومحمد الديبوني ومحمد السلامي ولهذا يجوز تأجيل الإجابة إلى الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء 6 ماي 2003 طبقا للنظام الداخلي كذلك توصلت الرئاسة بطلب تأجيل سؤال موجه إلى السيد وزير الصحة من طرف المستشار المحترم السيد سعيد كمال، إذن أعطي الكلمة للسيد وزير الاتصال المحترم للجواب عن السؤال الآني.

السيد نبيل بنعبد الله وزير الاتصال:

شكرا السيد الرئيس

السادة المستشارون المحترمون - في البداية أتوجه بالشكر للسادة المستشارين المحترمين في فريق الحركة الوطنية الشعبية الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال مؤكدا أن الوزارة واعية كل الوعي بأهمية الموضوع وأنها تضعه على رأس اهتماماتها فعلا هذا السؤال، هذا الموضوع يشكل إحدى الانشغالات الأساسية في مخطط العمل لإصلاح قطاع الإعلام الذي أعدته وزارة الاتصال والحكومة تدرك المكانة الخاصة للثقافة الأمازيغية في أبعادها التاريخية والحضارية والسياسية وتعمل لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله في أجدير وكذلك الظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

بخصوص ما جاء في سؤال السادة المستشارين، فقد شرعت الوزارة في وضع قنوات الاتصال المباشر مع الجهات المختصة في المعهد الملكي من اجل بحث الإشكاليات التي تحول دون إدماج أكبر للثقافة الأمازيغية في المنظومة الإعلامية بكل مكوناتها:

- تشخيص مواطن الضعف التي هي موجودة فعلا
- وضع استراتيجية تركز معالجة هذا الموضوع من جميع جوانبه التقنية والمادية والبشرية

- الإسراع بتحقيق ما يمكن تحقيقه حالا دون انتظار الإعتمادات وتوفر الطاقات البشرية المؤهلة وفي هذا الصدد ثم تشكيل لجينة مشتركة مع المعهد تجتمع بصفة دورية تضم ممثلين عن المعهد ووزارة الاتصال بما فيها المؤسسات المعنية يعني الإذاعة والتلفزة المغربية والقناة الثانية.

عقدت هذه اللجنة آخر اجتماع لها يوم 14 أبريل وعرضت عدة نقط للنقاش منها إمكانية تقديم نشرة إخبارية تلفزية واحدة بمصطلحات موحدة يمكن فهمها من طرف الجميع.

- زيادة ساعات البث الإذاعي باللهجات ونحن بصدد دراسة إمكانية المرور إلى ست ساعات بالسنة لكل لهجة عوض أربعة

- تسوية وضعية المتعاملين مع الإذاعة والتلفزة المغربية.

وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بمجهودهم وللوقوف معكم على ضرورة معالجة هذه الوضعية بالنظر إلى أننا نجترها منذ سنوات ولا يمكن أن نستمر في هذا الوضع ونتمنى أن نجد حلا مؤقتا على أساس حل نهائي في إطار النظام الجديد الذي سيكون هو نظام الإذاعة والتلفزة المغربية ابتداء من يناير 2004 بتنسيق مع المعهد كذلك نحن بصدد إمكانية التوفر على برامج تبسط وتقرب من عموم المواطنين اللغة واللهجات الأمازيغية قلت اللغة واللهجات وأزن كلامي وراني كنعرف هذا الموضوع مزيانو التبار الفكري الذي انتمي اليه يعرف هذه القضية بإمعان فأكرر اللغة واللهجات.

- التفكير كذلك في تطوير المنتوج المتوفر بالاعتماد على البرامج الثقافية والتربوية والتحسيسية، من النقط التي درسناها مع المعهد.

وأخيرا التعاون مع المعهد الملكي لاختبار برامج مبنية على أسس علمية اللي تساهم في هذا المسار التربوي الذي نريده.

في إطار تحرير القطاع السمعي البصري نحن الآن بصدد التفكير كذلك في إمكانية التوفر سواء على قناة ثقافية التي ستعنى بكل مكونات الأمازيغية بالطبع اللي ثقافتنا وكذلك بالمكونات الأخرى لثقافتنا العربية وغيرها أو إمكانية التفكير في التوفر على قناة جهوية هذا بالطبع يحتاج إلى وقت من اجل وضعه ونتمنى أن نشرع في ذلك أقرب وقت ممكن لكن لا يكمن أن يتم ذلك بهذا التسرع ودون دراسة معمقة.

السادة المستشارون، بالنسبة للشطر الثاني من السؤال بغيت نذكركم بأنه بالرغم من الصعوبات التي ذكرتها هناك مجهود حقيقي يبذل على مستوى البرمجة بالأمازيغية بالقناتين الأولى والثانية ماغاديش نذهب إلى القول بأننا راضين على ذلك كما وكيف ولكن في بداية الطريق ولابد من تضافر الجهود لتجاوز الصعوبات وبلوغ المستوى اللي كيرضي الجميع في هذا السياق بغيت نشير إلى المشاكل اللي حدثت مؤخرا على مستوى البث الإذاعي فالأمازيغية بالنسبة لبعض المناطق أساسا بمنطقة أكادير الجميع يعلم أن هذه التجهيزات متقادمة ويجب تغييرها مثلها مثل عدد من مراسلات للبرامج الإذاعية باللغتين العربية والفرنسية ومصلحة البث وللإرسال بالإذاعة تعمل جاهدة لتغييرها حسب ما يتوفر من اعتمادات وموازاة مع ذلك على ذكر الاعتمادات ما فيها باس نكونو على علم جميعا بأن الاعتمادات اللي حنا في حاجة إليها اليوم من أجل تجديد كل شبكة الإرسال والبث هي 800 مليون درهم اللي حنا في حاجة إليها الآن لإصلاح ما يمكن إصلاحه فبموازاة مع ذلك قلت ثم إتخاذ ثم إتخاذ إجراءات مستعجلة لضمان استمرار البث بالنسبة للهجات على موجات أخرى بديلة في انتظار إصلاح ما يمكن إصلاحه أو تغيير التجهيزات التي تتطلب ذلك وبادرت الإدارة التقنية للإذاعة والتلفزة المغربية إلى إبلاغ العموم بالإجراءات التقنية اللي تمت لضمان التقاط البرامج بالأمازيغية على الموجات المتوسطة وذات التشكيل الترددي.

وفي الختام أود أن أطمئن السادة المستشارين بأن الوزارة ستستمر في التحاور مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لتحقيق الأهداف التي رسمها جلالة الملك كما أن الوزارة ستفتح سلسلة من اللقاءات مع الجمعيات المعنية وهناك جمعيات كثيرة طلبت أن تلتقي مع وزارة الاتصال وسنلبي هذه الطلبات إذن الجمعيات التي ترغب في ذلك في إطار الحوار المسئول والهادف إلى تحقيق المصلحة العامة وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للمستشار السيد المنصوري في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس.أريد بدوري أن أشكر السيد الوزير على الجواب ديالو اللي هو حقيقة جواب فيه عدة إيجابيات، ما يمكن ليش نعلق. غادي ننتظرو واحد

المدة، مهلة أخرى باش غادي نشوفو الثمار اللي هو بشر به المواطنين والمواطنات السيد الوزير.

ولكن بغيت غير نقول السيد الوزير أنه حاليا كاينين جوج المصالح، نحن الحركة غامة نشوفو على أنه لا بد تكون واحد الإدارة عامة ومستقلة غادي تجمع ما بين هاد المصالح لتفعيلها وتفعيل النشاط ديالها وتفعيل المردودية ديالها. كاينين تقريبا واحد 15 ديال الصحفيين والصحفيات اللي هوما هادي خمس سنين وهوما في وضعية لإدارية غير هدا... راكم على علم بهذه الوضعية، وراكم ولد الميدان، ودائمل لكم اتصال معهم..

ولكن بغينا غير للتذكيرباش، السيد الوزير، تعطى واحد الأهمية. لأنه خمس سنين تعرفوا آشنو هي، وراكم ولد الشعب وتعرفوا الحالة اللي هي كاين عليها الموظفين. وكيفما قلتوا قبيلا على أنه غادي تعملوا مجهودات باش تكون تغطية، باش تشمل جميع المناطق ديال المملكة، لأنه تتلاحظوا حاليا يا الله 13٪ مغطية. نتمناو أنه في الوقت اللي هوما غادي تيزيدوا دابا تفكروا باش تكون التغطية على الصعيد الوطني، ولما لا الخارجي؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. أنهينا الأسئلة الآنية. ننتقل إلى الأسئلة العادية. غادي نبداو بسؤال موجه إلى السيد وزير العدل المحترم: السؤال الأول: المتابعات القضائية لملفات الفسد المالي بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة: أحمد المالكي، أحمد البنا، إبراهيم باسعدون وأحمد بنيحي. الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد المالكي.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الوزير، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

المغرب ومن خلال الظرفية الانتقالية نحو الديمقراطية الحقة التي يعيشها فتح عدة أوراش أساسية لتنمية البلاد ومن بين أهم الأوراش التي بدأ فيها:محاربة الفساد بكل أنواعه وعلى وجه الخصوص الفساد المالي فكانت تلك انطلاقا لمتابعة عدة ملفات لمؤسسات عمومية عرفت سوء التدبير ونهب المال العام نذكر منها على وجه الخصوص الصندوق العقاري والسياحي والقرض الفلاحي ومؤخرا البنك الشعبي.

فنتساءل معكم السيد الوزير المحترم عن أسباب البطء الذي تشهده عملية المتابعة القضائية لملفات الفساد بالمغرب لاسيما أن الكل يجمع على ضرورة هيلكة المؤسسات الجهوية بالنسبة للاقتصاد الوطني وهذا لن يتأتى إلا بعد تطهيرها وبذل عمل جاد مع واقع جديد وبطاقات نزيهة تتحلى بروح المواطنة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير العدل قصد الجواب.

السيد محمد بوزبع وزير العدل:

السيد الرئيس، السادة المتشارين المحترمين،

أولا أشكر السيد المستشار على إثارته لهذا السؤال. بالفعل بالنسبة لوزارة العدل فإنها أولت وتولي أهمية خاصة لهذا الملف في شموليته وذلك انطلاقا من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة القضائية بأكادير حيث تنكب الوزارة على إعداد تصور شامل حول القضاء الذي يجب أن يعالج الجرائم المالية أو ملفات الفساد المالي كما جاء في السؤال وذلك على أساس ألا يكون لدينا قضاء استثنائيا وإنما قضاء متخصص يكفل الفعالية في البث في المنازعات ويضمن الحق في المحاكمة العادلة ومساواة المواطنين أمام القانون في جميع الظروف والأحوال لاسيما في ضوء المستجدات الهامة التي أتى بها قانون المسطرة الجنائية الجديد.

وبكل تأكيد فإن هذا التصور الشامل سيشكل دعما مباشرا للمجهودات المبذولة من أجل تخليق الحياة العامة وحماية المال العام من كل أشكال الفساد وترسيخ ثقافة وأخلاقيات المسئولية وسوف يتم الإعلان في الوقت المناسب عن مضامين هذا التصور أما بخصوص الملفات الرائجة حاليا أمام محكمة العدل الخاصة فالقضاء وحده مسؤول عن تحديد مسارها وتاريخ البت فيها وبالرجوع إلى الإحصائيات المتوفرة للوزارة نجد أن عدد القضايا المحالة على هذه المحكمة خلال سنة 2002 و بداية هذه السنة بلغ 100 قضية فيما تم الحكم خلال نفس الفترة بشأن 62 قضية شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار أحمد المالكي.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا للسيد الوزير على جوابكم المستفيض ونتمنى أن تكون الحكومة من خلال وزارتكم قد ألمت بهذه المعضلة التي بدأت تنهش اقتصادنا ونحن على يقين من المجهودات التي بذلتموها بعد توليكم على رأس هذه الوزارة ولكن أملنا فيكم تبذلوا قصارى جهودكم أكثر ثم أكثر بما تشكل هذه المشكلة من خطورة على مستقبل وطننا الاقتصادي ومؤسساتنا العمومية التي يضع فيها المواطنون كل الثقة التامة للمستقبل الزاهر، فنحن مازلنا نرى بعض النماذج للمفسدين المسئولين على هذه المؤسسات سواء العمومية منها أو حتى المنتخبة يعيثون فيها فسادا بدون رقيب أو حسيب مستغلين سلطتهم أحيانا وعلاقتهم الشخصية أحيانا أخرى. والبعض مها يتوفر على جنسية مزدوجة والتي تشكل بالنسبة له حماية تمكنه من تهريب الأموال لكي يستغلوها خارج الوطن. هذا في الوقت الذي نحن في المغرب في أمس الحاجة إلى كل مصدر عملة صعبة. ومن أجل هذه نطالب الحكومة من أجل تعجيل تصفية الملفات العالقة وإصدار الأحكام اللازمة والنزيهة حتى تكون قدرة للأجيال القادمة وحتى بالنسبة للأشخاص المتورطين الذين استطاعوا الفرار خارج أرض الوطن لابد من اللجوء إلى كل الإمكانيات للمتابعة التي تتيحها أمام الدولة الاتفاقية الدولية التي هي طرف فيها، فهذا الأمر السيد الوزير لا يجب أن نتساهل فيه كيف ما كانت الذريعة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن لصاحب السؤال الثاني وضعية مراكز القضاة المقيمين للمستشارين المحترمين السادة: عمر كردودي، الحسين الجامعي، ميلود لعلج، عبد الرحيم الشرقاوي، شكاف سيداتي، حسن قيشوحي، وحسن زهير، الكلمة للمستشار المحترم.

المستشار السيد عمر كردودي:

بسم الله الرحمان الرحيم، شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، زملائي المستشارين

السيد الوزير، إن إعطاء الأهمية لقطاع القضاء في إطار الإصلاح القضائي ليجب أن يبتدأ في اعتقادنا بأول الأشياء التي هي البنايات القضائية سواء تعلق الأمر ببنايات محاكم الحواضر أم بنايات مراكز القاضي المقيم بالقرى. إلا أننا وللأسف الشديد دائما ما نجد أن القرى محرومة من أبسط الأشياء ففي الوقت الذي نجد فيه بنايات فخمة للقضاء ببعض المدن نجد عكس ذلك في البادية إذ أن بنايات مركز القاضي المقيم لاترقى إلى المستوى المطلوب في زمن الإصلاح القضائي ولا تعكس بتاتا هبة القضاء بحيث نجدها في شكل بيوت صغيرة وبأجهزة قليلة جدا لا تساعد على العمل وفي المقابل لا يجب أن يفهم من ما ذكر أن البادية تعرف تغطية شاملة من طرف مراكز القاضي المقيم بل لا يزال هناك خصاص في هذا الشأن. لذلك نتوجه اليكم بهذه الأسئلة:

- ألم يحن الوقت بعد بأن تستفيد البادية من المؤسسات القضائية على غرار المدينة؟

- ما هو برنامج وزارتكم فيما يخص بناء وإصلاح مراكز القضاة المقيمين بشكل يعكس القيمة والهيبة الحقيقيتين للقضاء؟ وهل ستخصصون دعما خاصا في ميزانيتكم لهذا الموضوع ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير العدل.

السيد وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم،

شكرا على هذا السؤال وأؤكد أنه بالفعل من المشاكل التي لا تزال مطروحة موضوع بناية المحاكم فعلى الرغم من المجهودات التي بذلت في السنوات الأخيرة فإنها لم تغط مجموع التراب الوطني بالأسف لازلنا نشاهد ونرى بنايات لا تليق بقدسية وهبة القضاء لذا سنعمل جاهدين من أجل توفير بنايات لائقة لمختلف المحاكم وفي هذا الصدد أخبر السادة المستشارين المحترمين انه توجد حاليا 48 مشروع في طور الإنجاز إما لبناء محاكم جديدة أو لتوسعة المحاكم الموجودة جلها سيكون جاهزا خلال السنة القادمة إن شاء الله.

بالنسبة للمراكز القضاة المقيمين فإن الوزارة توليها أهمية كبيرة لاسيما منها المراكز الجديدة حيث تراعى في بنائها مقومات محكمة ابتدائية وهذا ما يضفي على هذه البنايات رونقا خاصا وسيسهل فيما بعد تحويل المراكز التي تعرف نشاطا قضائيا مكثفا إلى محاكم ابتدائية ومن الأمثلة على ذلك نذكر المراكز التي شيدت في السنوات الخمس الماضية في كل من مولاي إدريس زرهون وأصيلة وأبي الجعد إضافة إلى توسعة مركز القاضي المقيم بالحاجب، موازاة مع ذلك تم ترميم عدة مراكز بكل من أولاد تايمة، سيدي إيفني، فروال،

حدكورت، جرادة، العيون، عين بني امطهر وإيغرام وإيموزار وتلوين.

أما بخصوص المشاريع التي توجد على وشك النهاية فنذكر مراكز كل من مشروع بلقصيري، وسوق السبت أولاد نمة وقرية أبا محمد والدريوش وزومي وباب برد هذا وتوجد مشاريع أخرى إما قيد الدراسة أو خلال مرحلة إعداد الصفقات بشأنها ويتعلق الأمر بمركز إفران وعين اللوح وأزرو وبو زنيقة وإيموزار مرموشة وتط الحاج..

تلاحظون السادة المستشارين المحترمين أن جل بنايات مراكز القضاة المقيمين خضعت لإصلاحات إما إعادة البنايات أو للتوسيع. وسنستمر إن شاء في الاهتمام بهاته المراكز. شكرا للسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، الكلمة إذن لصاحب السؤال الموالي المتعلق بترقية السادة القضاة للمستشارين المحترمين السادة: محمد جوهري، صوالحي بوزكري، حميد المودن، أحمد المنتصر، على أساكتي، مبارك السباعي وعلي ايت الموذن. الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السيد الوزير،

أعرض السؤال كما وضعه الفريق بدون زيادة ولا نقصان.

لقد سبق أن سألناكم في السنة الماضية عن عدم استفادة السادة القضاة من الترقية بالاختيار بصفة استثنائية طبقا لمرسوم الصادر في 31 أكتوبر 2000 تحت رقم 2/738. وقد أجبتمونا حينئذ أن السادة القضاة لا يعتبرون موظفون عموميون وأنهم يخضعون لنظام خاص وأن ترقيتهم تعتمد على النظام الأساسي لرجال القضاء وأن مسطرة الترقي مبنية على تفاصيل منصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس الأعلى للقضاء والذي يعتبر كمقياس مؤشرات تبنى عليها تقييم أحقية القاضي في الترقي من عدمه ومن خلال مراجعة الكثير من الأنظمة الخاصة وكذلك النظام الأساسي لرجال القضاء فإنه ليس هناك أي مبرر لحرمان القضاة من الاستفادة من الترقي بالاختيار بصفة استثنائية طبقا للمرسوم المذكور الذي لا يستثني الموظفين الذين قد يقيدون بنظام خاص إضافة إلى نظام الوظيفة العمومية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن السادة القضاة يتهامسون فيما بينهم وقد يجهرون بأن نظام ترقيتهم وإدراجهم في لائحة الترقي يخضع بالأساس لمقياس المنصب المالي وهي عرقلة تضعها المصالح المالية في وجه المستحقين لهضم حقوقهم.

إن عدد السادة القضاة محصور وقليل بالنسبة لباقي الموظفين في القطاعات الأخرى وإن العناية بهم تبدأ بتمتيعهم بحقوقهم المشروعة أولا ثم العناية الخاصة التي يتحقونها والتي يمكن أن تكون تعويضات استثنائية كما هو العمل بالنسبة لكثير من القطاعات التي تعمل عملا غير خاضع للوقت الإداري إذ يتطلب عمل القاضي مواصلة الليل بالنهار لإنجاز المهام المنوطة به من دراسة وتحليل للنوازل وتحرير الأحكام وغير ذلك مما تعرفونه السيد الوزير.

إذن نسألكم هل يتمتع كل مستحق من السادة القضاة بترقيته المشروعة؟ ألا تفكرون في إحداث أساليب إجرائية أو تدابير من أجل إقرار وتأسيس تعويضات استحقاقية عن المجهود الإضافي الذي يبذله السادة القضاة بحكم طبيعة مهامهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير

السيد وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أشكر جزيل الشكر السيد المستشار على هذا السؤال المهم الذي أتى في وقته المناسب وانوه مرة أخرى بالدور الفعال الذي يقوم به السادة أعضاء البرلمان من اجل دعم مجهودات الوزارة ودعم برنامج إصلاح القضاء ببلادنا والنهوض به.

بالفعل سأضم صوتي إلى صوتكم وسنعمل على البحث عن كل السبل والمساطر الكفيلة بتحسين الوضعية المادية لكافة مكونات الأسرة القضائية سواء تعلق الأمر بالقضاة أو بالموظفين كما أكد على ذلك الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة القضائية بأكادير، بالنسبة لموضوع ترقية السادة القضاة الذي يعتبر محورا جوهريا في جدول أعمال الدورة المقبلة للمجلس الأعلى للقضاء أود في البداية أن أحيط مجلسكم الموقر علما أن عدد السادة القضاة المسجلين في لائحة الترقي يصل إلى 1210 قاضيا موزعين كما يلي:

أولا: عددا المرشحين للترقية إلى الدرجة الاستثنائية يصل إلى 332 قاضي.

- عدد المرشحين للترقية إلى الدرجة الأولى يصل إلى 629 قاضيا.

- عدد المرشحين للترقية إلى الدرجة الثانية يصل 249 قاضيا.

ومما لاشك فيه فإن ترقية اكبر عدد ممكن من هؤلاء المرشحين سيكون له بالغ الأثر في نفوسهم وانعكاس إيجابي على وضعيتهم المادية لما يجسده من مكافأة مستحقة لخصال النزاهة والكفاءة التي يتوفرون عليها بصرف النظر عن عدد المناصب المالية المتوفرة وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في مناسبة سابقة فإن الوزارة وفي إطار تفعيل مضامين الخطاب الملكي فقد تقدمت إلى السيد الوزير الأول بملف متكامل يتعلق بالوضعية المادية للقضاة والموظفين ويتضمن هذا الملف صورة عن الغلاف المالي اللازم لهذه العملية مع استعراض لظروف وعيش وحاجيات السادة القضاة لاسيما بالنسبة للمبتدئين منهم والملحقين القضائيين ولأعطي صورة واضحة عن رواتب هاته الفئات أقول بأن الملحقين القضائيين وعددهم 235 راتبهم الشهري لا يتعدى 2600 درهم شهريا.

الدرجة الثالثة وعددهم 1233 قاضي لا يتعدون 6300 درهم وهؤلاء لا يترقون إلا بعد مرور عشر سنوات الدرجة الثانية عددهم 909 لا يتعدى دخلهم 11600 درهم. فهذه الأرقام لا تحتاج إلى تعليق وإنما تتطلب بذل المزيد من الجهود ليس فقط من أجل تمتيع السادة القضاة بحقهم المشروع في الترقية، بل ومن اجل تحسين وضعيتهم المادية ككل وإذا كان هو هؤلاء القضاة لم يستفيدوا من الترقية بالاختيار بصفة استثنائية طبقا للمرسوم 31 أكتوبر 2000 فإن البث في الملف المعروض حاليا على أنظار السد الوزير الأول.

سيأخذ بدون شك بعين الاعتبار هاذ المعطى الأساسي شكرا مرة أخرى للسادة المستشارين على اهتمامهم وعلى دعمهم لجهاز القضاء بصفة عامة.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا السيد الوزير، اعتقد أنه كلنا معكم وكلنا ساهرون، بل مهمومون بأن يكون القضاء في بلادنا أصح ما يمكن أصح مؤسسة كل الناس كلهم رجاؤهم في الله تبارك وتعالى كما يقال، رجاؤهم في جلالة الملك وطبعا القضاة الذين ينطقون باسم جلالة الملك كيف نطلب، حنا ما عندناش ملائكة فوق الأرض يمارسون القضاء، هناك بشر وحقوقهم هي الأولى:

السيد الوزير السؤال أصلا وضعناه من أجل البحث عن صيغ ما يمكن أن نعتبره تعيضات أو Les Primes كاين في الشركات، كل اللي كيبذل مجهود إضافي من أجل تشجيعه، كتعطاه شي حاجة خارج ما هو مرصود ب 2300 درهم 6100 درهم و11000 درهم بعد قضاء 25 سنة أحيانا من العمل فلذلك أعتقد أن رسالتنا بلغت إلى العموم وأنتم السيد الوزير قمتم بالواجب وبلغتم الرسالة ونحن كذلك والمجلس كله يدعمكم ويدعم هذا الاتجاه وسنواصل العمل كذلك في هذا الملف وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار والمجلس كما قلتم يدعم السيد وزير العدل في المجهودات المتعلقة بتحسين وضعية القضاة وفي الملف الذي طرح أمام السيد الوزير الأول، نتمنى التوفيق وننتقل الآن إلى السؤال الموالي الأخير المتعلق بقطاع العدل وهو سؤال موجه حول تباطأ مسطرة التنفيذ ضد شركات التأمين للمستشارين المحترمين السادة: محمد العلمي، عبد الفتاح سباطة، عمر بومقص، محمد سعدون. الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ محمد العلمي.

المستشار السيد محمد العلمي:

السادة الوزراء، إخواني المستشارين

سؤالي للسيد وزير العدل المحترم هو كالآتي:استرعى انتباهنا السيد الوزير ما تعرفه مسطرة التنفيذ ضد شركات التأمين من تباطؤ غير معتاد الشيء الذي يعتبر في الحقيقة تراجعا عما سبق إقراره من إجراءات في ظل حكومة التناوب ذلكم السيد الوزير أبين لكم وجه هذا البطء في نقطتين:

النقطة الأولى السيد الوزير أن الملفات الموجهة ضد شركات التأمين لا تنفذ إلا بعد مضي سنوات على إرسالها إلى ابتدائية البيضاء زد على ذلك أن شركات التأمين لما تؤدي المبالغ المنفذة لفائدة ابتدائية البيضاء أنفا تعمل موظفتان فقط على إرسال المبالغ المنفذة إلى كافة المحاكم المنيبة في أرجاء المملكة وأظن السيد الوزير على أن موظفتين عدد قليل وضعيف جدا مقارنة مع العدد الهائل لملفات التنفيذ.

الوجه الثاني للبطء السيد الوزير هو أن المحكمة المنيبة حين تتوصل بالمبالغ المنفذة لا تصرف هاته

المبالغ لذويها أو لمستحقيها وإنما يعمل وكيل الحسابات على تحويل هذا الشيك إلى الخازن الجهوي قصد تحويل مبلغ الشيك لفائدة المحكمة المنيبة وفوجئنا بأن هذا الإجراء أصبح يتطلب مدة تفوق الأربعين أو الخمسين يوما في مطلع هذه السنة علما بأن القاعدة في العمل البنكي أن الشيكات البنكية تؤدي في إطار المقاصة في أمد لا يتجاوز 15 عشر يوما.

لهذه الأسباب السيد الوزير نسائلكم هل الأمر يتعلق بتزكية البطء أم بسن إجراءات لاستفحال ظاهرة تأخير تنفيذ الملفات في مواجهة شركات التأمين وهل ستتخذون إجراءات ملائمة لجعل حد لهذه الإخلالات التي تلحق ضررا بالمواطنين وكذا بوكلائهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير العدل

السيد وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس

- السادة المستشارين المحترمين

أشكر السيد المستشار على هذا السؤال الهام كذلك والذي جاء مصادفا للحملة الوطنية التي تنظمها وزارة العدل من أجل تنفيذ جميع الأحكام المعلقة الآن بمكاتب التنفيذ في جميع أنحاء المملكة، وبخصوص التنفيذ في إطار الإنابات القضائية أقول بأن شركات التأمين يعني كما لاحظت الوزارة أنه هناك نوعا من التأخير يرجع أساسا للضغط الذي تعرفه المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء أنفا والتي يحال عليها من مجموع محاكم المملكة ما يعادل 100 ألف ملف سنويا وقد بادرت وزارة العدل إلى العمل على التخفيف بنهج اختيار تنفيذي لامركزي على شركات التأمين إذ وافت جمعية هيئات المحامين بالمغرب بعناوين المقرات الجهوية لشركات التأمين وذلك ليتأتى التنفيذ على الصعيد المحلي.

صحيح أنه وقفنا على تأخيرات فيما يخص تحويل المبالغ فلقد زود القسم المكلف بالتنفيذ بتجهيزات في مجال المعلوميات وأصبحت إدارة الملفات تتم بكيفية تعرف نوعا من الضبط وبالتالي فالتأخير يرجع أساسا إلى الصعوبات التي تجدها شركات التأمين في التعرف على الملف وضبط الاحتياط المخصص وقد كثفنا الاتصالات مع وزارة المالية ومع الجامعة الوطنية لشركات التأمين من أجل تحسيسهم بأهمية الموضوع لإعطائه كل العناية تفاديا للجوء إلى المساطر الجبرية التي قد توصل إلى نهج اختيار التصفية القضائية أو الإدارية التي لازلنا نعيش مشاكلها بالنسبة لبعض الشركات التي تعرفونها السيد المستشار وكما لا يخفى عليكم أن ضبط الحسابات يخضع لقواعد قانونية وأهمها قانون المحاسبة.

ووكيل الحسابات حينما يتوصل بالشيكات فإنه ملزم بتحويلها إلى حساب الصندوق وحينما يتأكد من ذلك ويصله إشعار بتحويل الحساب آنذاك يحرر إما قوائم وإما شيكات لفائدة وكيل الحسابات بالمحاكم المعنية التي وجهت الإنابة ويعقبه طبعا بإشعار وهذا أمر يأخذ حيزا من الوقت وتفرضه قواعد المحاسبة العمومية ظهير 1967 ووكيل الحسابات بالمحكمة المعنية بالتنفيذ لا يمكن أن يحرر الشيك من أجل التنفيذ إلا بعد إشعاره بتوفر المؤونة بالحساب الذي يديره ويسيره، وإن الوزارة تسعى إلى إدخال تعديل تنظيمي على هذه المسطرة من أجل الإسراع بها عن طريق إحداث تداول وعن طريق الاتصال بالمؤسسات البنكية بتسريع عملية التحويل لكن هذا ما يتعلق بالملفات الآن المتبقية بمكتب التنفيذ بالدار البيضاء وهذه الملفات تبلغ الآن حوالي 50 ألف ملف ونأمل أن يتم تنفيذ جل هذه الملفات إن لم يكن كلها خلال الحملة حملة 60 يوما المنطلقة منذ 28 من هذا الشهر لكن ما نأمله وهو انه عندما سنطبق اللامركزية بالنسبة للتنفيذ سنتغلب حتى على هذه الصعوبة المتعلقة بتحويل الشيكات إلى مقر المحاكم التي صدرت عنها الإنابات القضائية.

فإذن مستقبلا وهذا ما وقع الاتفاق عليه مع شركات التأمين سوف يتحسن أسلوب الأداء وكذلك ستسعى الشركات إلى أن توفي بالتزاماتها بمجرد ما يصبح الحكم نهائيا وقابل للتنفيذ شكرا للسيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للأستاذ العلمي.

المستشار السيد أحمد العلمي:

السيد الوزير، أشكركم على الإيضاحات التي تفضلتم بتوضيحها أمام مجلس المستشارين ولكن السيد الوزير واحد التوضيح، أن اللي خلق هذا المشكل في التنفيذ ما هو؟

أظن أن وزارة العدل عطلت نصا قانونيا حنا كاين الحمد لله القانون ديال الأعوان القضائيين، لماذا ابتدائية البيضاء أنفا تحتكر لوحدها مسألة التنفيذ في مواجهة شركات التأمين حتى كانت طلقات المحامين أو

المواطنين يتخدوا الأعوان القضائيين هاذ الملفات كان بإمكانهم يتصفاوا.

طبيعي جوج موظفات أو خمسة ديال الأعوان أو ستة أعوان ما يمكنش ليهم ينفذوا 50 ألف ملف اللي كتوفد عليهم من جميع المغرب.

ثانيا: السيد الوزير هو أن الأصل في الدولة هو ملء ذمتها فحنا المشكل الواقعي اللي كيعيشو المواطنين وكيعيشوه السادة الوكلاء العامين بمجرد توصل مجموعات شكايات كيدية اللي كتوجه ضد المحامين هو أن المواطن كيمشي إلى الدار البيضاء كيقولوا ليه الملف ديالك تنفد ومين كيجي إلى محكمة الشاون او تطوان أو طنجة كيصيب الملف مازال ما تنفدش لا يستسيغ بان الشيك يتطلب أمدا 60 يوما ليحول مبلغه إلى حساب المحكمة المنيبة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير العدل

السيد وزير العدل:

الأصل في كل هذا تنفيذ الأحكام فقط الصادرة في مواجهة شركات التأمين بالدار البيضاء جميع الأحكام التي تصدر في المحاكم كلها تنفذ في مقر المحاكم التي أصدر لها إلا قضايا التأمين هذا شيء غير مقبول ولم يعد نهائيا يستساغ من طرف وخاصة أن المحكوم لهم أيتام وأرامل ولا يمكنهم أو جرحى مصابون في حوادث السير وأنهم متوقفين على تلك المبالغ لكي تصرف في أقرب الآجال أن يواجهوا حاجياتهم ولهذا فلامركزية التنفيذ هي التي ستحل جميع هاته الإشكاليات اللي كانت مطروحة منذ سنوات وآمل وقد أخذت وعدا مكتوبا من طرف شركات التأمين الفيدرالية على أنها ستسهر على تنفيذ هذا النظام الجديد وكما قلت المحامون كذلك مطالبون بأن يضعوا في جميع مذكراتهم سواء مقال افتتاح الدعوة أو بالنسبة لطلبات التنفيذ أن يضعوا العنوان لشركة التأمين في الدائرة القضائية التي أصدرت الحكم وبهذا سننهي هذه الإشكالية القائمة منذ عدة سنوات، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير العدل على مساهمته في هذه الجلسة، وأخبر المجلس الموقر أنني توصلت برسالة من السيد رئيس الفريق الكونفدرالي يلتمس فيها تأجيل سؤالين موجهين إلى السيد وزير المالية والخوصصة والسؤال الموجه إلى السيد وزير التجارة والصناعة ولهذا سيتم في شأن هذين السؤالين تطبيق مقتضيات النظام الداخلي الآن ننتقل إلى سؤال يتعلق بقطاع وزارة التجهيز والنقل، وضعية بعض الطرق القروية للمستشارين المحترمين السادة حسن واهروش، محمد شوفاني، محمد الرايس، ومجمد الزعيم، الكلمة للمستشار السي واهروش.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، تعرف العديد من الطرق في العالم القروي وضعية مزرية وهي بالإضافة إلى كونها تعيق عملية فك العزلة عن العالم القروي فإنها تتسبب كذلك في حوادث السير يذهب ضحيتها العديد من المواطنين فبعضها غير مؤهل استيعاب حركة المرور المتزايدة باستمرار. وكمثال على ذلك الطريق رقم 212 الرابطة بين مراكش وايمنتانوت عبر جماعة اقروكة، امزوضة، دويران سيدي غانم ثم إيمنتانوت وهي طريق تمتد على مسافة 70 كلم تقريبا ولا تتوفر فيها أدنى شروط الاستعمال، وأسائل معاليكم عن برنامج وزارتكم بهذا الخصوص وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة الوزراء

السادة المستشارون المحترمون

تتواجد الطريق الواردة في سؤال السادة المستشارين بجهة تانسيفت مراكش الحوز تتوفر هذه الجهة على شبكة طرقية مصنفة مهمة يصل طولها إلى 4947 كلم منها 2853 كلم معبدة أي بنسبة 58٪ كما أن كثافة هذه الشبكة تبلغ159 كلم لكل ألف كلم مربع مقابل 80 كلم لكل ألف كلم مربع على الصعيد الوطني إضافة إلى دورها الحيوي في تسهيل تنقل البضائع والأشخاص.

ولتحسين السلامة الطرقية للجهة قامت وزارة التجهيز والنقل بإحصاء المقاطع التي تعرف تمركز حوادث السير ووضعت برنامجا لمعالجة النقط السوداء حيث تمت معالجة 17 نقطة في هذه الجهة بين 98 و 2002 وبرمجت 7 نقطة أخرى مع تجهيز الطرق بالحواجز الوقائية الضرورية مابين سنة 2003 و 2005 أما فيما يتعلق بالطريق الجهوية رقم 212 الواردة في السؤال والرابطة بين مراكش وامنتانوت

على طول 98 كلم فهي تتكون من ثلاثة مقاطع المقطع الأول يربط مابين مراكش ومركز أكفاين على طول 26 كلم وهو في حالة جيدة حيث ثم توسعه إلى ستة امتار سنة 2000المقطع الثاني يربط بين مركز أكفاين وكماسة على طول 20 كلم وهو في حالة مسلك وفي انتظار بناء هذا المقطع فإن حركة السير مؤمنة حاليا عبر الطرق الإقليمية التالية:

طريق 2018، سكتانة آيت إمور، والطريق الإقليمية أيت إمور كماسة المقطع الثالث يربط بين كماسة وايمنتانوت على طول 52 كلم، وهو في حالة متوسطة ويبلغ عرض هذا الطريق أربعة أمتار وللإشارة فإن الوزارة ستقوم ببناء ثلاثة منشآت فنية على هذا المحور الطرقي على وادي تدارة ووادي أيت تدرس ووادي إبريك وذلك بهدف تحسين مستوى خدمات هذه الطريق التي لا تتعدى حركة السير بها حسب آخر الإحصائيات 58 عربة في اليوم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أشكر السيد الوزير على رده، السيد الوزير لا أنكر ما أنجز في إقليم شيشاوة من طرق معبدة أو غير معبدة هذا لا ينكره احد، ولكن السؤال ديالي السيد الوزير كيجي في هذه الطريق بالضبط 212 كلم التي تربط بين الوداية وايمنتانوت وتتكون من تسع جماعات جماعة الوداية جماعة الدار الجديد، جماعة افروكة، ثم مجاط ثم سبت امزوضة ثم النحلية ثم الدويران ثم سيدي غانم ثم ايمنتانوت.

وكنعرفو السيد الوزير بأن كل تنمية كتبدى من الطريق، التنمية الاقتصادية والاجتماعية كتبدأ من الطريق وهذا السؤال السيد الوزير أنا وضعيته ماشي باسمي ولكن باسم المهاجرين اللي هما قاطنين في أوربا وفي أمريكا وفي جميع الدول الأوربية هاذ الناس كيجيوا عندنا باش ينميوا البلاد باش يعاونونا باش يعمروا بلادهم ولكن أي واحد كيجيب سيارته وبالخصوص الشبان ديال 20 عام و 25 عام ما كيتحملش صدمات تلك الطريق..

كنقترحو السيد الوزير 50 سنتيم على اليمين نخليو قلب الطريق راه ما بايش ولكن نزيدوها 50 سنتيم على اليمين و 50 سنتيم على.. وذيك التقنيات المعقدة نخليوها، نديروا عير تقنيات عادية ديك التقويات اللي كتديروا بالتراب نديروا تقوية بالتراب ونزيدها شوية الكودرون ونخليو الناس المهاجرين ديالنا يجيوا يعمروا بلادنا ويستثمروا، هذا إلى بغيت الدولة تكمل الطريق وكاين اقتراح ثاني شراكة مع تسع جماعات في 90 كلم تتجيوهم 10 كلم للجماعات اوأقل، شراكة وصوبوا لينا الطريق باش نميوا بلادنا ثم الإقتراح الثالث هذا الاقتراح ماشي من عندي من عند الناس المهاجرين تيكولوا ممكن الدولة تصوب لينا الطريق ونديروا فيها واحد البلاصة ديال الأداء ونأديوا وشكرا. السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، السيد الوزيرلكم الكلمة.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا للسيد المستشار على هذا الإبداع والابتكار في السيناريوهات.

هاذ الإبداع والابتكار هو عملنا اليومي كيفاش نعملو باش نعبنو موارد باش نلقاو طرق جديدة لتعبئة أكبر مبلغ من الموارد لإنجاز أكبر شبكة لتلبية جميع حاجيات المملكة، كنطيحوا بعض الأحيان في هذه الإشكاليات لأنه الشبكة الطرقية تقريبا اليوم لا من ناحية البناء ولا من ناحية مستوى الخدمة ديالها ما هياش 100٪ إلى شفنا مستوى البناء كاين تقريبا 20 ألف كلم يعني واحد تقريبا 40٪ اللي ما بايناش لي مصنفة ولكن ما مبنياش لأنه يعني شبكة كتشاف كتصور ولكن خص الموارد المالية باش نوصلوا ليها تدريجيا.

والنقطة الثانية هي مستوى الخدمة بحيث كنقولوا اليوم عندنا تقريبا 60٪ ديال الطرق اللي هي في المستوى اللي كترتاحوا ليه يعني ممتاز أو متوسط أولا بأس به وكاين أيضا 40٪ من الطرق اللي هي متدهورة فلذلك الشغل الشاغل للوزارة هو تعبئة الموارد ودراسة الطريق الأنهج لرفع مستوى هذه الشبكة، فأغتنم هذه الفرصة اللي تنظن أنه الاقتراح الثاني ديال الشراكة مع عدد كبير من الجماعات ممكن أن نتادرس هذه الإمكانية ولكن ما يمكنش نعملوا واحد الطريقة يعني مصغرة ديال الإنجاز لابد ما نعملو إلى عملنا هذه الطريق لابد من عملوها بالتقنية ديالها فأنا مستعد باش ندرسو في وقت لاحق هاذ الاقتراح ديال الشراكة مع التسع الجماعات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول وضعية الطرق بجهة تازة، الحسيمة تاونات للمستشار المحترم السيد بوطاهر بوطاهري.

المستشار السيد بوطاهر بوطاهري:

شكرا للسيد الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين

تعرف الشبكة الطرقية بمناطق الشمال بصفة عامة وإقليم الحسيمة بصفة خاصة كثيرا من النقص مما لا يسهل الربط بين مختلف جهات هذه المنطقة وبينها وبين باقي مناطق البلاد الشيء الذي يستلزم بذل مزيد من المجهودات لفك العزلة عن الساكنة بمختلف الجماعات المعونة للإقليم نظرا لتضاريسه الصعبة ومسالكه الوعرة ونذكر على سبيل المثال الطريق الوطنية الرابطة بين تركيست وبني أنصار عبر تاونات التي تتطلب إصلاحات وإتمام هذا المشروع الذي سيفك العزلة ما يزيد عن 50 ألف من ساكنة المنطقة وكذلك مشروع الطريق الرابطة بين تاوريرت وشقران الذي لم يكن مجديا إذا لم يتم إتمام الطريق الرابطة بين جماعة زاوية سيدي عبد القادر وجماعة بني عماط وسيدي بوزنيب وبالتالي بإقليم تازة عبر أجدير

السيدالوزير، إن ساكنة الإقليم تنظر إليكم نظرة خاصة، خاصة وأنتم مارستم مهاما، أنتم مشكورون عنها في تلك الربوع من المملكة. لذا نسائل معاليكم عن برنامج وزارتكم بخصوص إصلاح الطرق الرابطة بين مناطق الجهة وباقي مناطق البلاد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمون.

السادة المستشارون المحترمون.

تتوفر جهة تازة الحسيمة تاونات على شبكة طرقية تبلغ 3787 كلم منها 2298 معبدة أي بنسبة 61٪ في حين لا تتعدى هذه النسبة 56٪ على الصعيد الوطني وتصل نسبة الطرق التي توجد في حالة حسنة إلى مقبولة بهذه الجهة 52٪ وتساهم هذه الشبكة في تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا إضافة إلى فك العزلة عن ساكنة العالم القروي وتسهيل تنقلاتهم بين مناطق الجهة وباقي مناطق المملكة أما فيما يتعلق بالطرق المشار إليها في السؤال للسيد المستشار.

فبالنسبة للنقطة من الطريق الوطني رقم 8 الرابط بين بني أنصار وتاركيست على طول 28 كلم،فهو في حالة دون المتوسط، ولهذا تقوم مصالح الوزارة بإقليم الحسيمة بإنجاز دراسة تقنية من أجل إعادة بنائه وستتم برمجة الأشغال حين توفر الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

أريد أن أذكر أنه في هذه المنطقة تقوم أيضا الوزارة بأشغال مهمة بعد منطقة بني أنصار في اتجاه منطقة تاونات عبر تبرانت بأشغال مهمة في إطار التعاون مع الاتحاد الأوربي، فالتصور هو أنه عند نهاية هذا المحور ككل هذا المقطع التالي بين بني أنصار وتاركيست أن يتم الإصلاح ديالو حتى يكون المحور ككل من المستوى العالي لفك العزلة على منطقة إقليم الحسيمة ككل ودائرة تاركسيست خصوصا.

أما فيما يتعلق بالطريق الوطني رقم 2 الرابط بين إقليم الحسيمة وحدوده مع إقليم الناضور على طول 40 كلم فقد تمت برمجة تقوية هذا الطريق على طول 21 كلم وكذا توسيعها على طول 11 كلم ابتداء من السنة المقبلة وبخصوص المقطع للطريق الإقليمية رقم 5204 الرابطة بين تاوريرت والطريق الوطنية رقم 2 في نقطة بينتي على طول 5 كلم فهو في حالة متوسطة أما الإصلاحات التي يعرفها فتندرج ضمن عملية الصيانة التي تقوم بها مصالح الوزارة بإقليم الحسيمة كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وبالمناسبة أشير إلى انطلاقة أشغال بناء الطريق الإقليمية رقم 5204 بنفس الطريق في مقطعها الرابطة بين بني عمارت وأربعاء تاوريرت على طول 50 كلم بمبلغ 60 مليون ديال الدراهم كنعرفو الأهمية ديال ها المحور في منطقة الحسيمة، منطقة جبلية، ريفية وعرة التضاريس وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، أعتقد أننا نكون قد أنهينا قطاع وزارة التجهيز والنقل وأخبر المجلس أنني توصلت برسالة من السيد المستشار خيري بلخير يطلب تأجيل السؤال المبرمج في قطاع الصحة، إلى سمحتم بقي سؤال السيد وزير الفلاحة غير موجود إلى سمحتم بقي سؤالا واحدا للسيد وزير الصحة إلى سمحوا السادة الوزراء يمكن نطرحو هذا السؤال اللي هو متعلق

بوزارة الصحة ونرجعوا من بعد إلى القطاعات الأخرى.

السيد المستشار السي الديبوني تفضل.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

شكرا السيد الرئيس

هذا اللي جعلنا بكري كنطلبوا نقطة نظام على هذه التأجيلات عيينا منهم أجلنا بحال اليوم، وعاوتني السيد الرئيس أجلنا اليوم هذا حنا إلى ما كان البث كيف غادي نديرو لهذه الأسئلة ديالنا ونجيوا من إقليم تارودانت ونضربو واحد العدد ديال الكيلو مترات باش ناديو الأمانة وهذا عهد ديال سيدنا صاحب الجلالة محمد السادس الله يحفظه وينصره بغى كلشي يكون في الشفافية وفي الديمقراطية وعلاش هذه التلفزة كتخسر غير في الوقت ديال نهار الثلاثاء؟ واش هاذ السادة المستشارين المحترمين واش الله غالب، اللي نهار الأربعاء ما كتخسرش والمطلوب من الحكومة الله يجازيها بخير باش نحتاطو نهار الثلاثاء باش حنا نخدمو العمل ديالنا بجدية باش نخدمو بجدية والمعقول

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، ننتقل إلى وزارة التجارة والصناعة والمواصلات والكلمة لصاحب السؤال الأول مراقبة الأسعار وحماية المستهلك المغربي للمستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع، عذاب الزغاري، إدريس الراضي، يؤجل كذلك هذا السؤال.

السؤال الأخير مصير أطر وتقنيي الشركة العامة لتنجيز التلفزيون بالمغرب.

السادة المستشارين المحترمين أعتقد أن السادة المستشارين يلتمسون رفع الجلسة والاحتفاظ بالأسئلة الموالية إلى الجلسة المقبلة. أعلن عن رفع الجلسة وشكرا.